رواية عن حياة ومسيرة وزير الاستخبارات الشهيد السيد إسماعيل خطيب

ثقة الرئيس

كان من النادر وجود شخصية في الهيكل الأمني للجمهورية الإسلامية الإيرانية أمضت الجزء الأكبر من أربعة عقود من نشاطها بعيدًا عن وسائل الإعلام، وفي الوقت نفسه ارتبط اسمها في مراحل مختلفة بأهم التحولات الأمنية في البلاد. وكان السيد إسماعيل واعظي، المعروف أكثر باسم السيد إسماعيل خطيب، واحدًا من هؤلاء المسؤولين.

فهو شخصية دخلت مجال النشاط الاستخباراتي والأمني منذ السنوات الأولى التي أعقبت الثورة، وتولّى مسؤوليات في مختلف أقسام هذا المجال، إلى أن وصل في نهاية المطاف إلى وزارة الاستخبارات. وانتهت حياته السياسية والإدارية، بعد سنوات طويلة من الحضور في المؤسسات الأمنية والقضائية، في ١٨ مارس/ آذار ٢٠٢٦ إثر هجوم الكيان الصهيوني على طهران؛ وهو الهجوم الذي استشهد فيه إلى جانب زوجته وابنته.

وُلد خطيب عام ١٩٦١ في قضاء قائنات بمحافظة خراسان. ومع انتصار الثورة الإسلامية وتشكّل المؤسسات الجديدة، بدأ، شأنه شأن كثير من العناصر الشابة ومنظمة المنافقين تمارس أنشطة واسعة مناهضة للثورة في مسجد سليمان، استقرّ السيد إسماعيل خطيب، إلى جانب عدد من رجال الدين الثوريين، في تلك المنطقة، وتمكنوا، بحسب قوله، من تغيير الظروف القائمة.

ومع تأسيس وزارة الاستخبارات، انتقل العديد من العناصر الأمنية في حرس الثورة إلى هذه الوزارة. وانتقل خطيب أيضًا، بعد نحو عامين من تأسيس الوزارة، من الحرس إلى وزارة الاستخبارات عام ١٩٨٥، وواصل نشاطه في هذه الوزارة.

استمر مسار تقدمه في الوزارة إلى أن عُيّن عام ١٩٩١ مديرًا عامًا للاستخبارات في محافظة قم؛ وهي المسؤولية التي استمر فيها لسنوات، بالتزامن مع أحداث أمنية وسياسية مهمة شهدتها المحافظة.

وخلال فترة إدارته لمديرية الاستخبارات العامة في قم، طُرحت عدة ملفات أمنية مهمة في المحافظة. ويشير كثيرون، دفاعًا عن أداء خطيب، إلى قضية الدراويش الغونابايين، وملف مسجد المحمدية، وغيرهما من الأحداث الأمنية في قم. وقد دافع ذوالنور، خلال جلسة منح الثقة نفسها، بشدة عن أداء خطيب، وقال إنه طوال السنوات التي عمل فيها معه، لم يرَ منه أي إجراء يمكن، على حد تعبيره، أن يُعدّ ابتعادًا عن الروح الثورية.

استمر نشاط خطيب في وزارة الاستخبارات حتى عام ٢٠١٠. وبحسب تصريحات ذوالنور، أُعفي خطيب في ذلك العام من مسؤولياته بأمر مباشر من محمود أحمدي نجاد. وقال ذوالنور في مجلس الشورى الإسلامي إنه بعد هذا الإعفاء، عُيّن خطيب مسؤولًا عن الحماية والأمن في مكتب قائد الثورة الشهيد(رض) في قم، وواصل نشاطه في تلك المؤسسة.

وظل حتى عام ٢٠١٢ في مكتب قائد الثورة الشهيد(رض) في قم. وفي العام نفسه، تغير مسار عمله مرة أخرى، وهذه المرة انتقل إلى السلطة القضائية.

وفي أبريل/ نيسان - مايو/ أيار ٢٠١٢، أصدر صادق آملي لاريجاني، الذي كان يتولى آنذاك رئاسة السلطة القضائية، قرارًا بتعيين السيد إسماعيل خطيب رئيسًا لمركز الحماية والاستخبارات في السلطة القضائية؛ وهو منصب كان يُعدّ من أهم المسؤوليات الأمنية في هذه السلطة.

ورافقت مراسم تقديمه كلمات إبراهيم رئيسي، النائب الأول لرئيس السلطة القضائية آنذاك. وقال رئيسي خلال المراسم: إن خطيب كان أفضل خيار لتولي هذه المسؤولية؛ لكن وجوده في مكتب قائد الثورة الشهيد(رض) جعل انتقاله إلى السلطة القضائية يواجه بعض الصعوبات، بل إن رئيس السلطة القضائية في ذلك الوقت تدخل شخصيًا لإتمام عملية نقله.

وتابع رئيسي حديثه بالردّ على الانتقادات التي كانت تُثار بشأن معرفة خطيب بالهيكل القضائي، وقال: إنه رغم أن البعض يعتقد أن خطيب لا يمتلك سجلًا في السلطة القضائية، فإنه، بسبب المهام الخاصة التي تولّاها على مدى أكثر من عقد، اكتسب معرفة كاملة بمختلف أقسام هذه السلطة، كما اكتسب الخبرة والمهارة اللازمتين في مجال الحماية والاستخبارات.

تولى خطيب رئاسة مركز الحماية والاستخبارات في السلطة القضائية لنحو سبع سنوات. وبعد ذلك، وفي عام ٢٠١٩، وبالتزامن مع تعيين حجة الإسلام أحمد مروي متوليًا للعتبة الرضوية المقدسة، أُسندت إليه مسؤولية جديدة. فقد عيّن مروي خطيب رئيسًا لجهاز الحماية في العتبة الرضوية المقدسة، وهو المنصب الذي ظل يشغله حتى أغسطس/ آب - سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١.

ومع بدء عمل الحكومة الثالثة عشرة، أُدرج اسم السيد إسماعيل خطيب ضمن قائمة الوزراء الذين اقترحهم إبراهيم رئيسي لتولي وزارة الاستخبارات. وكان كثير من النواب الجدد في الدورة الحادية عشرة لمجلس الشورى لا يعرفون الكثير عن سجله، غير أن مجموعة من النواب ذوي الخبرة كانوا على اطلاع وثيق بمسيرته، وتحدثوا دفاعًا عنه.

وفي الأجواء السياسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، يجري عادة تقديم وزير الاستخبارات بالتنسيق مع قائد الثورة، ولذلك فإن المرشح الذي يُقدّم عادة لا يواجه معارضة واسعة في مجلس الشورى الإسلامي. وتكرر الأمر نفسه في حالة خطيب. ففي أغسطس/ آب - سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١، حصل على ثقة نواب مجلس الشورى الإسلامي بأغلبية ٢٢٢ صوتًا مؤيدًا، و٤٨ صوتًا معارضًا، و١٧ صوتًا ممتنعًا، وتولى قيادة وزارة الاستخبارات في الحكومة الثالثة عشرة.

وبعد حادث سقوط المروحية التي كانت تقل الشهيد السيد إبراهيم رئيسي وإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة، طُرحت تكهنات عديدة بشأن تشكيلة حكومة الدورة الرابعة عشرة. وكان أحد الأسئلة الرئيسية يتعلق بمصير وزارة الاستخبارات، إذ كان كثيرون يتوقعون تغيير وزير هذه الوزارة. إلا أن مسعود بزشكيان فضّل أيضًا أن يقدّم السيد إسماعيل خطيب إلى مجلس الشورى الإسلامي لمواصلة تولي المسؤولية.

وجاء حضور خطيب الثاني في مجلس الشورى الإسلامي للحصول على الثقة بدعم أكبر مقارنة بمرته الأولى. فقد تمكّن من الحصول على ٢٦٢ صوتًا مؤيدًا من النواب، وهو رقم يزيد بـ٤٠ صوتًا على أصوات الثقة التي حصل عليها في المرة الأولى في مجلس الشورى الإسلامي خلال دورته الحادية عشرة، الأمر الذي مهّد لاستمرار وجوده على رأس وزارة الاستخبارات في الحكومة الرابعة عشرة.

رافقت فترة تولي السيد إسماعيل خطيب وزارة الاستخبارات مجموعة من الملفات والتحديات الأمنية. وخلال هذه السنوات، واجهت وزارة الاستخبارات أحداثًا مهمة، من بينها التطورات الأمنية في أغسطس/ آب - سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٢، وكذلك أحداث ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥ - يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٦؛ إضافة إلى ذلك، اندلعت خلال فترة مسؤوليته حربان، حرب الـ١٢ يومًا المفروضة وحرب الـ٤٠ يومًا. ولم تكن الحرب الثانية قد انتهت بعد عندما شنّ الكيان الصهيوني هجومه على طهران في ١٨ مارس/ آذار ٢٠٢٦، لينهي بذلك حياته ومسؤوليته باستشهاده.

في ذلك الهجوم، استشهد السيد إسماعيل خطيب إلى جانب زوجته وابنته، وأُغلقت صفحة أحد أقدم المسؤولين الأمنيين في البلاد، بعد أكثر من أربعة عقود من الحضور في المؤسسات الاستخباراتية والأمنية والقضائية والتنفيذية. وهو المسؤول الذي بدأ نشاطه في المجال الأمني منذ السنوات الأولى التي أعقبت الثورة، وتولى مسؤوليات متعددة، واستشهد في نهاية المطاف بينما كان لا يزال جالسًا على كرسي وزارة الاستخبارات في حكومة الدورة الرابعة عشرة.

من جبهات الدفاع المقدّس إلى خندق أمن البلاد

إسماعيل كوثري
عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي

كان الشهيد إسماعيل خطيب من الشخصيات التي امتلكت، قبل أن يُعرف في المواقع الأمنية والاستخباراتية العليا في البلاد، سجلًا قيّمًا في ميدان الدفاع عن الوطن. فقد شارك خلال فترة الدفاع المقدس في جبهات القتال، ونال خلال تلك الفترة أيضًا شرف الإصابة والتضحية. وكان هذا السجل يدل على أن روح الإيثار والجهاد لم تكن مقتصرة على مسؤولياته الإدارية، بل كانت متجذرة في سنوات حضوره في ميادين الدفاع عن الثورة والبلاد.

كما بدأت أنشطة الشهيد خطيب الاستخباراتية منذ السنوات الأولى للثورة، في مجال الاستخبارات القتالية. وبمرور الوقت، واستنادًا إلى خبرته وتخصصه ومعرفته العميقة بالقضايا الأمنية، تولى مسؤوليات متعددة في مختلف القطاعات الاستخباراتية والأمنية في البلاد، بما في ذلك السلطة القضائية، وكان يُعرف طوال هذه السنوات بصفته مديرًا دقيقًا، قليل الجدل، ملتزمًا ومتخصصًا.

وفي حكومة الشهيد رئيسي، جرى تقديمه إلى مجلس الشورى الإسلامي لتولي وزارة الاستخبارات. وبعد استكمال الإجراءات القانونية ودراسة أهليته، تولى مسؤولية وزارة الاستخبارات بعد تأييد قائد الثورة الشهيد(رض) وحصوله على ثقة نواب مجلس الشورى الإسلامي.

وقد أظهر حضوره في لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي، التي كانت اللجنة المتخصصة المكلفة بدراسة أهلية وزير الاستخبارات، بصورة واضحة أنه كان يمتلك إحاطة كاملة بالقضايا الاستخباراتية والأمنية والاستراتيجية للبلاد.

من أبرز سمات الشهيد خطيب طريقة تعامله مع مجلس الشورى الإسلامي. فقد كان يحضر دائمًا جلسات اللجان والجلسات العامة بهدوء ورصانة وسعة صدر، ويجيب عن أسئلة النواب بإلمام كامل. وحتى في الحالات التي كان بعض النواب يطرحون فيها القضايا بحساسية أو تشدد أكبر ويحاولون ممارسة الضغط على الوزير، لم يكن يخرج مطلقًا عن دائرة الأدب والاحترام والهدوء. وكانت إجاباته دقيقة ومتخصصة ومدروسة وقائمة على الحقائق، وهو ما أدى إلى تشكل قدر كبير من الثقة بينه وبين النواب.

ولم تكن علاقة الشهيد خطيب بمجلس الشورى مجرد علاقة إدارية. فقد كان يسعى دائمًا إلى الاستماع إلى هواجس النواب وتقديم الإجابات اللازمة في إطار مصالح الأمن القومي. وإلى جانب ذلك، كان تعامله مع المراجعين مثالًا يُحتذى به. فعلى الرغم من الحساسية البالغة لمسؤولية وزير الاستخبارات وضرورة الالتزام الدقيق بالاعتبارات الأمنية، كان يتعامل دائمًا مع الناس والمراجعين بتواضع واحترام وأخلاق إسلامية، ويتابع قضاياهم إلى أقصى حد ممكن. وكانت روح الإيثار والإخلاص والتواضع وتحمل المسؤولية من أبرز السمات الشخصية لهذا الشهيد الرفيع المقام. فلم يكن يسعى يومًا إلى الظهور، وكان يفضل أن يكون أداؤه في صمت وبعيدًا عن الضجيج الإعلامي، ضامنًا لأمن الناس وطمأنينتهم. وكان كثير من النجاحات التي حققتها المنظومة الاستخباراتية في البلاد خلال السنوات الأخيرة ثمرة لإدارته الهادئة والدقيقة القائمة على الخبرة.

وفي مجال المهام الأمنية أيضًا، كان الشهيد خطيب يتابع، باقتدار ودراية وذكاء، مواجهة الجماعات الإرهابية والتيارات التخريبية وشبكات التجسس والعناصر التي تهدد أمن البلاد. وكان حازمًا وثابتًا في مواجهة أي إجراء يستهدف الأمن القومي، وفي الوقت نفسه كان يسعى إلى أن تُتخذ القرارات والإجراءات الأمنية على أساس القانون والعقلانية ومصالح البلاد.

من هنا يمكن القول إنه كان أحد أنجح وزراء الاستخبارات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ وهو المدير الذي تابع، في الحكومة الثالثة عشرة وكذلك خلال مواصلته مسؤولياته في الحكومة الرابعة عشرة، المسؤولية الخطيرة لوزارة الاستخبارات بالروح الجهادية نفسها والالتزام والتخصص نفسيهما، ولم يتراجع يومًا عن أداء واجباته تجاه النظام والشعب.

ولا شك في أن أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية كانوا على دراية بالدور الفاعل الذي تؤديه مثل هذه الشخصيات في توفير أمن البلاد، ولذلك لم يحتملوا وجوده. وإن استشهاد هذا المجاهد الذي لا يعرف التعب، وإن كان يمثل خسارة كبيرة للمنظومة الأمنية في البلاد، فإن دماء الشهداء، كما أثبتت تجربة الثورة الإسلامية، لا تذهب سدى أبدًا، وسيستمر طريقهم بمزيد من القوة والرسوخ.

واليوم سيبقى اسم الشهيد حجة الإسلام والمسلمين سيد إسماعيل خطيب، إلى جانب سائر شهداء الأمن، خالدًا في ذاكرة الشعب الإيراني باعتباره مديرًا مؤمنًا وثوريًا وشعبيًا وصبورًا ومتخصصًا لا يعرف التعب. فقد كرّس حياته، من جبهات الدفاع المقدس إلى الخنادق الأمنية المعقدة، لحماية الثورة الإسلامية وأمن الشعب، ونال في نهاية المطاف مكافأة سنوات جهاده الصامت بالشهادة؛ وهي شهادة ستكون، بلا شك، بداية لخلود اسمه وطريقه في تاريخ المخلصين الصادقين الذين خدموا هذه الأرض.

خطيب؛ مدير مجتهد ومقتدر

أحمد بخشايش أردستاني
عضو لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإسلامي

من خلال معرفتي بالشهيد حجة الإسلام السيد إسماعيل خطيب، وزير الاستخبارات، كان رجلًا ذا خبرة، قليل الكلام، وحسن التدبير. كان عادةً يلتزم الصمت في الاجتماعات ويكون مستمعًا في الغالب. فعلى سبيل المثال، خلال اجتماعات لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإسلامي، كان يستمع في البداية بدقة إلى النقاشات، ولا يتحدث إلا عندما يُطلب منه ذلك، وبقدر الحاجة وبعناية. وكان يسعى إلى الإجابة عن الأسئلة، وفي بعض الحالات كان يعترف أيضًا بنقاط الضعف.

ومن جملة ما أقرّ به أن الجهاز الاستخباراتي في البلاد يواجه بعض الثغرات وأوجه القصور، وإن كان يرى أن جزءًا من هذه المشكلات يرتبط بظهور التقنيات الجديدة، ومنها الإنترنت والشبكات الذكية وأدوات الاتصال الحديثة.

وفي الواقع، كان الشهيد خطيب رجلًا مقتدرًا، ورجل دين جليل القدر، ومديرًا مجتهدًا يسعى إلى إدارة الأمور بأفضل صورة ممكنة. ولابدّ من الإقرار بأن الجهاز الاستخباراتي في البلاد تمكن خلال العقود الماضية من الحفاظ إلى حد كبير على أمن البلاد، وهذا أمر يستحق التقدير. ومع ذلك، فإن استشهاد الشهيد خطيب كان بحد ذاته مؤشرًا على وجود ثغرات ونقاط ضعف استخباراتية، لأن العدو تمكن من تحديد مكان وجوده.

قد كشفت هذه الحادثة، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة إعادة النظر في أوجه القصور الاستخباراتية ومعالجتها. وبرأيي، فإن إحدى نقاط ضعف وزارة الاستخبارات تتمثل في أنها تنشغل أحيانًا، بدلًا من التركيز على التهديدات الرئيسية، بجزء كبير من قدراتها في القضايا الداخلية والأمن الاقتصادي والموضوعات المماثلة. وهذا الأمر يؤدي إلى تراجع قدرة الجهاز على مواجهة التهديدات الاستراتيجية. وبالطبع، قد يعود جزء من هذا الوضع إلى القيود الاقتصادية والهيكلية، وهي أمور تحتاج إلى إصلاح وتخطيط.

ومع كل ذلك، كان الشهيد خطيب رجلًا مؤمنًا، تقيًا، مدبرًا ومحبوبًا، وكان يتعامل دائمًا مع الآخرين بالأخلاق والرزانة والاحترام. وكان من أهم المشاريع التي تابعها تنفيذ عمليات استخباراتية مضادة في مواجهة الكيان الصهيوني. فعلى سبيل المثال، بعد أن زعم الكيان الصهيوني أنه أخرج وثائق نووية إيرانية من مستودع في شورآباد ونشرها، كان من المتوقع أن يقدم الجهاز الاستخباراتي الإيراني ردًا متبادلًا. وأعلن الشهيد خطيب، ردًا على ذلك، عن تنفيذ عملية ضد الكيان الصهيوني، رغم أن هذا الأمر واجه بعض الشكوك من جانب عدد من المحللين، واعتبره البعض جزءًا من الحرب النفسية التي يشنها الكيان الصهيوني. ومع ذلك، أرى أن هذا الإجراء يمكن تقييمه في إطار مواجهة استخباراتية متبادلة؛ فقد وجه الكيان الصهيوني ضربة، وحاولت إيران بدورها تقديم رد متناسب.

وبالنظر إلى وجود الطرفين في مواجهة استراتيجية، تبدو مثل هذه الإجراءات طبيعية. ومن السمات الأخرى للشهيد خطيب تعاونه المناسب مع الحكومة. فقد كانت وزارة الاستخبارات، بالتنسيق مع الحكومة وسائر مؤسسات الحكم، ومنها وزارة الخارجية، تحاول أداء دور استشاري ومساعد في قضايا مثل دراسة أهلية الوزراء ونواب الوزراء.

بصورة عامة، وإضافة إلى تقييم أداء الشهيد خطيب في حكومة الرئيس بزشكيان، ينبغي أيضًا أن يكون الحكم منصفًا عند تقييم أداء حكومة الدكتور مسعود بزشكيان. فعلى الرغم من أن بعض الوزراء لم يتمكنوا من تلبية التوقعات بصورة كاملة، فإن الحكومة قدمت أداءً مقبولًا في إدارة الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد، ولا سيما خلال فترة الحروب الأخيرة؛ إذ تمكنت الحكومة، رغم ارتفاع الأسعار، من الحيلولة دون حدوث نقص في السلع وظهور المجاعة، ومن تأمين الاحتياجات الأساسية للناس. ويُعد هذا الأمر نقطة قوة مهمة في إدارة الأزمات.

وبالطبع، لا يزال غلاء الأسعار من المشكلات الخطيرة في البلاد، ويرتبط جزء منه بظروف الاقتصاد العالمي، فيما يعود جزء آخر إلى السياسات المتعلقة بالعملة الأجنبية. وفي الواقع، كانت إحدى نقاط قوة الحكومة معرفة الدكتور بزشكيان بمجلس الشورى الإسلامي. فقد ساهمت خبرته السابقة في المجلس في إقامة تفاعل مناسب مع النواب. كذلك، كان اختيار محمد باقر قاليباف مسؤولًا عن المفاوضات من التدابير الذكية التي اتخذتها الحكومة. ونظرًا إلى خلفيته العسكرية ومعرفته بالقوات المسلحة، أتاح هذا الاختيار أرضية لتفاعل أفضل بين الحكومة والمؤسسات العسكرية، كما حظي بتأييد قائد الثورة.

وبالتالي، يمكن القول إن الحكومة أظهرت أداءً مقبولًا خلال فترة الحروب الأخيرة. وعلى الرغم من استمرار المشكلات الاقتصادية وغلاء الأسعار، فإن منع حدوث نقص في السلع والحفاظ على قدر نسبي من استقرار السوق يُعدان من النجاحات المهمة للحكومة.